



الابتزاز الإلكتروني في اليمن.. الظاهرة والحل

نوفمبر 2022

الابتزاز الإلكتروني في اليمن.. الظاهرة والحل



مشروع الحقوق الرقمية

نافذة حقوقية غير ربحية تابعة لمنظمة سام، بدعم من منظمة إنترنيوز، تهدف إلى التعرف بالحقوق الرقمية، ورصد الانتهاكات الرقمية بحق مستخدمي الفضاء الرقمي، حيث تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية لليمنيين، بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. تتيح النافذة تقديم البلاغات عن الانتهاكات الرقمية، كما تساهم في توثيقها وتشكيل قاعدة بيانات عنها. وتعمل على إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي، بالإضافة إلى تخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.

violations@samrl.org

المقدمة

شهدت منصات التواصل الاجتماعي، تزايداً ملحوظاً في أعداد المستخدمين في اليمن، بواقع 3.50 مليون مشترك، بما يعادل 11.4% من إجمالي السكان، وللأسف، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء المستخدمين يعوزهم الوعي الرقمي، وهو ما يعرضهم لمخاطر سوء الاستخدام، كالتعرض للابتزاز الإلكتروني والذي أصبح ظاهرة مرعبة وخطيرة..

إلى جانب نقص الوعي الرقمي لدى المستخدم، تضافرت جملة من العوامل الفردية والاجتماعية، والقانونية أيضاً، والتي أدت إلى تفشي ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وضاعفت من تداعياتها. كما تتباين الأساليب والطرق التي يقع من خلالها الأفراد في مصيدة الابتزاز، وما يثير الهلع، أن ارتكاب خطأ قد يبدو بسيطاً، لكنه كفيل بإيقاع الضحية في متهمة لا تُرتضى.

يمكن القول، إن الدور الحكومي/ المؤسسي في مكافحة الابتزاز الإلكتروني غائب، وفي أحسن الأحوال غير فعال، وهو ما دفع نشطاء في الأمن الرقمي لسد الفراغ والقيام بدور مشهود وإيجابي في التصدي لهذه الظاهرة المقيتة.

إن تبعات الابتزاز الإلكتروني وتشويه السمعة، لا تتوقف عند شعور الضحية بالقلق والاكتئاب والضغط النفسي، بل تتجاوز ذلك إلى اللجوء إلى الانتحار، وقد تدفع ذوي الضحية للتخلص منها بقتلها، انطلاقاً من حسابات مجتمعية سقيمة واتهامات لا مبررة إطلاقاً، وهو ما رصدناه وأوردناه في تقريرنا هذا، للأسف.

حاولنا أن نقدم لمحة متواضعة عن واقع الابتزاز الإلكتروني في اليمن، وما يتخلله من مآسي وقصص مؤسفة لفتيات لم يكن لهن من ذنب - في أغلب الحالات- سوى أنهن وقعن في مصيدة أشخاص تجردوا من ضمائرهم، بمساعدة مجتمع لطالما يجرم الضحية ويبرئ الجاني.

ما هو الابتزاز الإلكتروني؟

جريمة تنطوي على تخويف وتهديد الضحية بنشر وتسريب وسائط (صور، فيديو، تسجيل صوتي)، أو مراسلات، أو معلومات سرية وحساسة، من شأنها الإضرار بسمعته، إذا لم يلبّ الضحية مطالب الجاني والتي تتضمن عادةً الصور/المحتوى الجنسي أو المال أو الخدمات الجنسية.

(Abacademies. Security Journal, Minc Law)

السياق القانوني.. النصوص والفاعلية

تفتقر اليمن إلى قانون بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، وهو ما يضع سلطات إنفاذ القانون أمام تحدٍ عند معالجة قضايا الابتزاز الإلكتروني، وبالتالي يضطر المشرع إلى تكييف نصوص قانون العقوبات (العام) وإسقاطه على هذا النوع من القضايا، مع ما يعتره من قصور وعدم مواكبة للمستجدات، ناهيك عن أن النصوص القانونية الحالية، لا تقر عقوبات رادعة بحق الجاني.

وردت نصوص في قانون العقوبات، بشأن الابتزاز وانتهاك حرمة الحياة الخاصة، بصيغة عمومية، حيث نصت المادة (254) على الآتي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل من هدد غيره بأي وسيلة بارتكاب جريمة أو بعمل ضار أو بعمل يقع عليه أو على زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة إذا كان من شأن التهديد أن يحدث فزعاً لدى من وقع عليه. وتضيف المادة (256): يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه :

- أ. استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيّاً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف.
- ب. ألتقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيّاً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها .

وتذكر المادة (257) ما نصه: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة كل من أذاع أو سهل إذاعة أو أستعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل منها كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها .

كما تنص المادة (313) بشأن الابتزاز، على الآتي: يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة كل من يبعث قصداً في نفس شخص الخوف من الإضرار به أو بأي شخص آخر يهمله أمره ويحمله بذلك وبسوء قصد على أن يسلمه أو يسلم أي شخص آخر أي مال أو سند قانوني أو أي شيء يوقع عليه بإمضاء أو ختم يمكن تحويله إلى سند قانوني .

"يُنظر للقوانين اليمنية على أنّها متأخرة وغير مواكبة تجاه عديد من القضايا والجرائم، ومن بينها جرائم الابتزاز الإلكتروني، التي ظهرت مع الثورة التكنولوجية التي شهدتها العالم. لقد فتح هذا باب الدعوات والمطالبات بتحديث وتطوير هذه التشريعات والقوانين، أسوة بدول عربية أخرى. ونظراً للآثار المجتمعية الخطيرة التي تسببها جريمة الابتزاز الإلكتروني، ترى القاضية والأستاذة السابقة في كلية الحقوق بجامعة عدن، ضياء محيرز أنّ "كان يتوجب على المشرع اليمني أفراد نص قانوني يختص بهذه الجريمة، وتشديد العقوبة". سوث 24 فبراير 2022.

ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في اليمن

تقول مسؤولة السلامة الرقمية بمنظمة يوديت، رهام الأصبحي، في حديث إلى مشروع الحقوق الرقمية، إن ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في اليمن تزداد انتشاراً بفعل الأمية الرقمية والتي تعد السبب الأبرز في حدوث الابتزاز، وتبين أن جهل الضحية بأبسط أدوات الحماية الرقمية يعرضها لسحب أكبر قدر من المعلومات الشخصية والتي يستخدمها المبتز ضدها في نهاية المطاف.

الناشط في الأمن الرقمي وحماية المعلومات مختار عبد المعز، ذكر أن ما بين 25 إلى 30 حالة من قضايا الابتزاز تصل يوميا إلى الفريق الذي أنشأه برفقة زملاء، وهو ما يعني (750 إلى 900 حالة شهريا). صحيفة الشارع في سبتمبر 2022.

وذكر الناشط أحمد غازي في منشور آخر على فيسبوك (بتاريخ 2 نوفمبر الجاري) أنه يستقبل في اليوم الواحد أكثر من عشر قضايا ابتزاز، كحد أدنى، لافتا إلى أن هناك عشرات العصابات المنظمة التي تعمل على ابتزاز الفتيات، والتي على الرغم من الكشف عن بعضها وإبلاغ الأجهزة الأمنية إلا أن التفاعل شبه منعدم. ويرى غازي أن المشكلة الأساسية تكمن في عقلية مجتمع غير مستعد لتوصيف الابتزاز كجريمة، بل دائما ما ينظر للفتاة (التي تعرضت للابتزاز) كمجربة حتى تثبت براءتها وإن ثبتت فالأعذار موجودة، [لتحميلها المسؤولية]، حسب كلامه.

في تحقيق أجرته منصة دكة -استمر العمل عليه لثلاثة أشهر، ونُشر في ديسمبر 2021- فقد تعرضت أكثر من 31 فتاة يمنية من محافظتي عدن وإب للابتزاز، 50% من هذه الفتيات كنّ من محافظة عدن فيما تتوزع النسبة الباقية على بقية المحافظات، وبينما كان اثنين من هؤلاء المبتزين من خارج اليمن كان 92% منهم من اليمن وعبر ارقام يمنية، وتواصل جميع هؤلاء المبتزين مع الفتيات عبر تطبيق الواتساب، من بين تلك الفتيات كانت هناك فتاتين من إب وعدن حاولن الانتحار، خوفاً من الفضيحة، ولكي لا يُفضح أمرهن ويعلم اهاليهن خبر تسريب صورهن أو ينفذ المبتز تهديده وينشر الصور للعامة على مواقع التواصل الاجتماعي.

أسباب الابتزاز الإلكتروني

في حديثها عن أسباب انتشار هذا الاستغلال، قالت نبيلة سعيد، المدافعة عن حقوق المرأة، لـ الأناضول (أبريل 2022) إن هناك العديد من الأسباب "المتداخلة" التي تجعل الفتيات عرضة للابتزاز عبر الإنترنت، مبيّنة أن "السبب الأكثر وضوحًا هو عدم وجود محو الأمية الرقمية بين الفتيات الصغيرات واستخدام أجهزة الاتصال بشكل اندفاعي، الأمر الذي يجرهن مباشرة إلى أيدي المبتزّين بسهولة". وأشارت سعيد إلى أن الأسباب الأخرى تشمل عدم حساسية الفتيات في مشاركة صورهن الشخصية أو مقاطع الفيديو على الإنترنت، وغياب السيطرة على الأسرة، وكذا الفقر.

يقول الخبير التقني فهمي الباحث إن انتشار "السوشيال ميديا" في أيدي عامة الناس دون معرفة مخاطر التقنيات بشكل عام في مجتمع يغلب عليه الجهل والامية وضعف المخرجات التعليمية، ساعد في تفشي ظاهرة الجريمة الإلكترونية والابتزاز الرقمي. ويؤكد أن مما ساعد استجابة بعض الحالات لطلبات الابتزاز التي تبدأ عادة بطلبات صغيرة خفية الفتاة من الفضيحة في محيطها الاجتماعي، ثم ما تلبث أن تتطور لطلبات أكبر بعد عجز الضحية عن تنفيذ مزيد من الطلبات.

إندبننت عربية - نوفمبر 2022

وتضيف الناشطة نور سريب في حديث مع منصة دكة (بتاريخ ديسمبر 2021) "للأسف معظم الفتيات تتجاهل أبجديات حماية حسابها الشخصي مثل التحقق بخطوتين واختيار كلمة مرور معقدة، الأمر الذي يجعل استخدام برنامج اختراق بسيط وتطبيق بعض الاكواد على حساب السناب الشات وبعض التطبيقات أكثر سهولة للوصول إلى الصور المخزنة في ذاكرة السناب، ومنه قد يصل المخترق الى الايميل و يتمكن من تحميل الصور المخزنة على جوجل درايف في حال كانت الصور في وضع مزامنة". وتشير الناشطة سريب في سلسلة تغريدات على تويتر(نوفمبر 2022) أن عدم توفر إمكانيات في مجال الأمن الرقمي وعدم وجود بحث جنائي رقمي مثل بالبلدان الأخرى، بالإضافة إلى عدم المطالبة بتسليم المجرمين المتواجدين خارج البلد، كل ذلك أدى إلى زيادة قضايا الابتزاز، فالمجرم يشعر بالأمان في داخل البلاد وخارجها، على حد قولها.

إلى ذلك، تلعب العادات الاجتماعية وثقافة العيب دورا كبيرا في إنعاش "الابتزاز الإلكتروني" الموجه ضد النساء في اليمن، ذلك أنها تدينهن أكثر من المجرمين أنفسهم، فتتلقى الكثير من الضحايا العقاب من ذويهن والمَلَامات من المجتمع في جرائم قد لا تكون لهن يدا فيها، ولا يسلمن من أذية ما، حتى لو كن بريئات، فهن المدانات على أي حال لمجرد كونهن نساء. ويحدث أن يدفع مفهوم "الشرف" الرجال في بعض مناطق اليمن إلى قتل ذويهن من النساء إذا ما تعرضن لفضيحة جنسية، حتى لو تعلق الأمر بمجرد تسرب صورة لإحداهن على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذه الحساسية المفرطة في نظرة المجتمع إلى المرأة هي ما يساهم في اتساع ظاهرة "الابتزاز الإلكتروني" في اليمن، وفق تقرير صادر عن الموقع بوست في أكتوبر 2022.

بدورها، أقرت المحامية إشراق المقطري، بزيادة انتشار هذه الظاهرة في الأوساط اليمنية، مشيرة إلى وجود فجوة أو نقص في الإشارة والتطرق الواضح والقطعي في القوانين اليمنية للجرائم الإلكترونية، وتعلل ذلك في أن أغلب التشريعات صيغت في التسعينيات ولم يحدث تطوير عليها، كما ترفض معظم الفتيات عادة الإبلاغ عن تعرضهن للابتزاز، خوفا من الفضيحة ونظرة المجتمع السلبية وأسباب أخرى.

العربية نت - أبريل 2022

كيف تقع الضحية في فخ الابتزاز؟

أخذت عمليات الابتزاز الإلكتروني بعدا أوسع في ظل انتشار الهواتف، إذ راحت تتسرب صور لنساء في جلسات عفوية يرقصن فيها على أنغام الموسيقى، وغالبا ما تتسبب تلك الفيديوهات في حملات ابتزاز لنساء. لكن الطريقة الأكثر شيوعا تتمثل في حديث مبتزين مع فتيات على مواقع التواصل وبرامج المراسلات الفورية، وإيهامهن بالحب. ويتطور الأمر إلى إرسال الفتاة صورة لها من دون حجاب، وحينها تبدأ سلسلة الابتزاز للحصول على صور أخرى أو دفع الفتاة إلى ارتكاب أفعال لا أخلاقية. ولعدم شعور الفتاة بالأمان وخشيتها رد أسرتها الذي قد يصل إلى القتل، فإنها تضطر إلى تنفيذ رغبات المبتز وإخفاء ما تتعرض له من ابتزاز وضغط. الجزيرة نت - نوفمبر 2022

”هناك شبكات تنشط بشكل كبير، هدفها القيام بعمليات الابتزاز في اليمن، عن طريق استخدام برامج متطورة نوعًا ما، تستطيع فتح كاميرا، وبرامج تغيير في الأصوات توهم الضحية أن من يتحدث معه هي فتاة، ويتم تصويره بوضع مذل، ليتم ابتزازه بإيصال الفيديو إلى أهله وأقاربه“. المشاهد - نوفمبر 2022

فادي الأسودى - وهو متخصص في الأمن الرقمي، يشير إلى طرق أخرى، ويقول إن بيانات الضحايا تتسرب من خلالها إلى المبتزين، منها فقدان النساء لهواتفهن الشخصية في الأماكن العامة، والتي تصل أحيانا إلى أيدي المبتزين، واستراق صورا شخصية لنساء من حفلات أعراس عبر مجندات لهذا الفعل، إلى جانب الاختراقات المباشرة لهواتف وحواسيب مستخدمي الانترنت اليمنيين، الذين لا يملكون وعيا رقميا كافيا يجنبهم حيل شبكات الابتزاز. الموقع بوست - أكتوبر 2022

الناشطة نور سريب ذكرت في سلسلة تغريدات على تويتر(بتاريخ نوفمبر 2022) أنها صادفت قضايا ابتزاز فيها خيانة أمانة من صديقات وجيران ومعارف وزميلات عمل، وأخرى بسبب الثقة في بعض مراكز ومحلات إصلاح الجوال أو أجهزة الكمبيوتر.





تداعيات الابتزاز الإلكتروني

لا تتوقف تبعات الابتزاز عند معاناة الضحية من الوسواس القهري، والاكتئاب، وتشويه السمعة، والتعرض للعنف الأسري، وغيرها من الآثار النفسية والاجتماعية، بل يتعدى الأمر ذلك إلى ما هو أخطر، فثمة ضحايا أقدمن على الانتحار، وأخريات تعرضن للقتل، من قبل ذويهن، وفي هذا الإطار، ذكر الناشط مختار عبد المعز في حديث إلى مشروع الحقوق الرقمية، أنه وخلال نوفمبر الجاري تم تسجيل أربع حالات انتحار، جراء الابتزاز، في محافظتي تعز والحديدة، كالتالي: حالي انتحار، حالة محاولة انتحار، حالة قتل وفيها تم إيهام المجتمع بأن الضحية انتحرت، وفقا لكلامه.

ففي الثاني من نوفمبر الجاري، أطلقت الناشطة الإنسانية، سارة علوان، النار على نفسها، في محاولة للانتحار، بعد أن تعرضت للابتزاز والتهديد بنشر صورها، استمر لـ 8 أشهر، وسط خذلان الأجهزة الأمنية لها، على الرغم من الكشف عن هوية المبتز، وتقديم كافة الأدلة والإثباتات ضد المبتز، بحسب نشاطها، إلا أن الأمن لم يتفاعل مع القضية، بحسب نشاطها. وعن كيفية حصول المبتز على صور علوان، أفاد الناشط رامز المقطري، بأن إحدى قريبات المبتز سرقت ذاكرة تخزين (فلاش) خاصة بالضحية، ونسخت الصور، ومن ثم سلمتها للشخص الذي شرع في ابتزازها علوان.

وبعد أقل من أسبوعين من حادثة الناشطة سارة علوان، أقدمت فتاة في إحدى مديريات محافظة تعز، على الانتحار شنفاً بعد تعرضها لعملية ابتزاز إلكتروني. وذكرت صحيفة الشارع في 14 نوفمبر الجاري، أن الفتاة تعرضت لعملية ابتزاز إلكتروني من قبل شاب يدعى "ع. غ"، بعد أن أضاعت صديقة لها ذاكرة تلفونها في القرية.

من جانبه، كشف الناشط أحمد غازي عن مقتل فتاة من محافظة الحديدة، بتاريخ 17 نوفمبر الجاري، على يد عصابة، بعد تعرضها لعملية ابتزاز، مبيناً أن المبتزين أرادوا ممارسة الرذيلة معها أو فضحها ونشر صورها وصور أسرتها التي وصلت لهم عن طريق زميلتها، إلا أنها لم ترضخ لهم، وانتهى الأمر بمقتلها على أيديهم، وأشار إلى أن أسرة الضحية أكدت على أن الفتاة لم تنتحر وإنما قتلت على أيدي المبتزين الذين حاولوا إيهام الجميع بأنها انتحرت، لافتاً إلى أن المعاينة الأولية للجثة أظهرت آثار ضرب وتعذيب وهو ما يؤكد رواية ذويها. حسب قوله.

هذه الحوادث ليست سوى نماذج وعينة لآلاف من القصص المشابهة والمآسي الرهيبة التي تتعرض لها ضحايا الابتزاز الإلكتروني، في مجتمع يلقي بثقل الاتهام وعبء الخطيئة على كاهلها، حتى وإن كانت الشواهد والقرائن كلها، تثبت براءتها.

المؤسسات الرسمية والدور الغائب

يغيب الدور الحكومي المناط به تنفيذ إجراءات الرقابة والضبط المفترض اعتمادها لملاحقة الجريمة الإلكترونية في اليمن، وذلك بسبب تفكك الدولة وتعدد السلطات الحاكمة في البلد بفعل أزمة الصراع. فعلى الصعيد الأمني تبين لنا أنه لا يتم التعاطي بشكل فعال مع شكاوى "الابتزاز الرقمي"، وهو أمر ينطبق على مناطق نفوذ الحكومة اليمنية، والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين أيضاً، بحسب تقرير لـ الموقع بوست (بتاريخ أكتوبر 2022)، ويضيف معد التقرير الصحفي مبارك الباشا، إنهم تواصلوا بمصدرين أمنيين، أحدهما في قسم التحريات بوحدة البحث الجنائي بمحافظة تعز التي تديرها الحكومة اليمنية، والآخر في الدائرة العامة لحماية الأسرة بوزارة الداخلية التابعة لحكومة الحوثيين في صنعاء، لمعرفة كيفية تعاطي الجهات الأمنية مع شكاوى جرائم "الابتزاز الإلكتروني" التي تصلها من المواطنين، وتبين أن كلا السلطتان تعتمدان إجراءات بدائية غير حاسمة في التعاطي مع هذه المشكلات، بل وتفتقران إلى وسائل الضبط الحديثة المتخصصة في كبح هذا النوع من الجرائم.



لكن الناشط عبد المعز، اعتبر تعز نموذجاً جيداً للتعاون في هذا الجانب، والتجاوب مع البلاغات وتقديم التسهيلات للضحايا، حيث انحسرت حالات استغلال الفتيات فيها مؤخرًا، بعد أن كانت مرتفعة في الفترات الماضية، على حد قوله. وعن تفاعل الأجهزة الأمنية في العاصمة عدن، مع قضايا وحالات الابتزاز، يقول: "في عدن لا يتم التجاوب بشكل جيد مع بلاغتنا، أو مع الضحايا"، على الرغم من أننا نكون قد جمعنا الأدلة وكشفنا هوية الشخص وقدمنا اللبثبات، لكن لا يتم ضبطهم، ويوضح، "لا يتم التفاعل من قبل السلطات الأمنية مع هذه القضايا إلا إذا حظيت برواج كبير في مواقع التواصل الاجتماعي". ويشير إلى أنه في الفترة الحالية، حظيت بلاغات الفريق حول قضايا الابتزاز في مدينة صنعاء بتعاون نسبي من قبل الأجهزة الأمنية، حيث ضبط عدد من المبتزين، أما في محافظة إب، فيقول عبد المعز، "رغم كثرة قضايا الابتزاز فيها، إلا أن الأجهزة الأمنية لا تضبط المبتزين ولا تتعامل مع البلاغات المقدمة إليها بشكل جيد. صحيفة الشارع - سبتمبر 2022.

يقول الناطق باسم الشرطة في محافظة تعز المقدم أسامة الشرعبي، للجزيرة نت "بالنسبة إلينا نحن جهاز شرطة، فإننا نتعامل مع أي بلاغ يصل إلينا وفق إجراءات قانونية، وبعد الضبط واستكمال الإجراءات، نحيل ملف القضية إلى النيابة، لكن هناك ميل وتوجه نحو إنهاء أغلب القضايا وحلها ودياً". الجزيرة نت - نوفمبر 2022

بحسب رئيس قسم التحريات في البحث الجنائي في مدينة تعز جنوب اليمن الرائد محمد باعلوي، تحاول شعبة جرائم الهاتف النقال في البحث الجنائي تتبع المبتز بكل الطرق المتاحة رغم الصعوبات المتعلقة باستجابة شركات الاتصال المتواجدة في صنعاء، إذ غالبًا ما ترفض طلبات الكشف عن هوية أو مواقع أصحاب الشرائح التي يستخدمها المبتزون ولكننا نستعين بالفريق التقني الخاص بالشعبة لتتبع المبتزين تارة وتتبع الحوالات المالية تارة أخرى. منصة دكة (بتاريخ ديسمبر 2021)

دور مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء

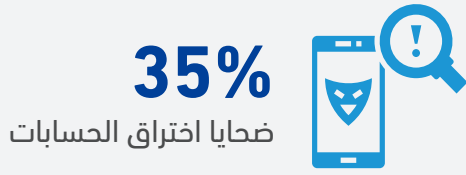
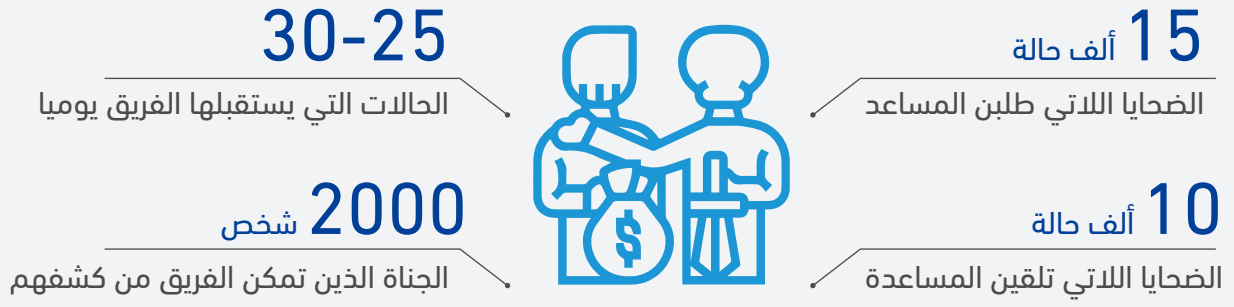
يشير رئيس منظمة سام توفيق الحميدي، خلال ندوة (الخصوصية الرقمية) التي أجزاها مشروع الحقوق الرقمية، الشهر الفائت، إلى أنه في ظل عدم وجود دولة أو مؤسسات تشريعية، وبالتالي غياب الدور الرسمي في معالجة الجرائم الإلكترونية، فإن الهامش المتاح هو ما تقوم به اليوم، المؤسسات المدنية، والنوفاذ الإعلامية، والمتخصصون في هذا الجانب.

تقوم مؤسسات المجتمع المدني، بدورها في التوعية بمخاطر الابتزاز والجرائم الإلكترونية بشكل عام، وتقدم نصائح وإرشادات لمستخدمي الإنترنت في اليمن، وهناك تنسيق بين بعض المؤسسات المحلية، في هذا الجانب، من أجل بناء القدرات وتشكيل لوبي ضاغط على صناع القرار لتحسين التشريعات الحالية وإنشاء قوانين جديدة تواكب المستجدات في على الصعيد الرقمي، بالإضافة إلى ذلك، تدعو مؤسسات المجتمع المدني، إلى تشكيل فرق طوارئ وطنية للاستجابة للجرائم الإلكترونية وتقديم الدعم الطارئ للضحايا والمتضررين. أما عن التشبيك الخارجي فإن عددا من المؤسسات المحلية تشارك في مؤتمرات دولية، كـ "ملتقى خبز ونت"، لدعم الحقوق الرقمية وتعزيزها.

أما على المستوى الفردي، فقد نشأت مبادرة تطوعية، على يد نشطاء في الأمن الرقمي، منهم مختار عبد المعز وفهمي الباحث، والذين بذلوا جهودا ملموسة في التصدي للابتزاز الإلكتروني، وتقديم المساعدة للضحايا، بدءًا باستقبال الشكاوى وفحصها، مرورًا بإغلاق الصفحات والحسابات التي تنشر صور الضحايا، إلى الإطاحة بالمبتز، وتسليم ملف القضية للأجهزة الأمنية والقضائية.

تتبع صحيفة الشارع - سبتمبر 2022 مسيرة هذه المبادرة التي بدأت في مارس 2020، على يد مختار ورفاقه، وتضم فريقا من حوالي 300 إلى 400 شخصا، من المتخصصين في السوشيال ميديا والأطباء النفسيين والمحامين والفنيين والتقنيين بالإضافة إلى ضباط وأفراد أمن متعاونين. ورغم التهديدات والمضايقات التي تعرض ويتعرض لها مختار وفريقه من قبل العصابات وبعض الأشخاص المبتزين للنساء، التي بلغت حد التلويح بإمكانية "القتل والتصفية" مرورًا بمحاولات اختراق حساباتهم. إلا أن الفريق استمر في مساعدة الضحايا، وفق تقرير نشرته صحيفة الشارع في سبتمبر 2022.

يقول عبد المعز إن عدد الضحايا اللاتي تواصلن معه وفريقه منذ التدشين، كبير للغاية. ولا يستطيع حصره بسبب عدم العمل على أرشفة ذلك، وقدّر عبد المعز، عدد الضحايا اللاتي استطاع الفريق مساعدتهن بأكثر من عشرة آلاف حالة من أصل 15 ألف حالة طلبت المساعدة. وقال إن الفريق "تمكن من التعرف على أكثر من 2000 شخص". وتبلغ نسبة الضحايا التي تمكنت العصابات من إغوائهن من خلال الارتباط بعلاقات عاطفية، 65 بالمئة، من القضايا التي وصلت لفريق عبد المعز. فيما تبلغ نسبة اختراق حسابات الضحايا، إلى 35 بالمئة. بيد أنه يشير إلى أن قضايا اختراق الحسابات انخفضت مؤخرا بسبب فعالية حملة التوعية حول طرق تأمين الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي. مصدر سابق.



الفئات العمرية للضحايا



وفي حال تم الإثبات القانوني ضد أحد الحسابات التي تمارس الابتزاز، عندها يستطيع الضحية الاستعانة بأحد فرق إنفاذ القانون للتواصل المباشر مع فيسبوك لإيقاف الحساب بحسب الخبير الامن الرقمي و الناشط في الحقوق الرقمية مختار عبد المعز الذي يقول "اعمل بمساعدة فريق من المحامين بشكل تطوعي في إنفاذ الضحايا في حال انتشار الصور على الانترنت عن طريق تقديم طلبات إنفاذ القانون لفيسبوك، يتم التجاوب بسرعة مع الطلبات وعادة يقيد المحتوى خلال ساعة". منصة دكة ديسمبر 2021.

من جانبه، "يقول الخبير في الأمن الرقمي فهمي الباحث أحد المعتمدين لتقديم بلاغات لشركة فيسبوك" في حال صادفت محتوى عنيف أو تم ابلاغه بحساب وهمي يمارس أي نوع من الانتهاك اتوجه برسالة عبر البريد الإلكتروني إلى الفريق المختص في شركة فيسبوك للإبلاغ مع توضيح السبب " و لكن الإشكال الحقيقي بحسب المهندسة نور خالد التابعة لمنظمة يوديت أحد المنظمات المعتمدة أيضا لتقديم البلاغات ، يكمن في الحاجز الثقافي بين دوله محافظه كاليمن و بين فريق فيسبوك المراجع للبلاغات وتقول نور "عادة ما نواجه صعوبة في إقناع الفريق بخصوصية ثقافتنا تجاه انتشار صور النساء لا نجد تفاعل أو إجراءات تقييد من الفريق كونه يعتبر الصورة محتوى غير منتهك".

مصدر سابق

الحلول

ينصح خبير الأمن السيبراني مختار عبد المعز الفتيات بتفعيل المصادقة الثنائية لكل البرامج والتطبيقات، ووضع كلمة مرور صعبة وبصمة، ويفضل استخدام الهواتف التي ليست بذاكرة خارجية بحيث إذا فقد الهاتف النقال لا يستطيع المقرصنون الوصول إلى البيانات. وإذا استخدمت ذاكرة خارجية من الأفضل تشفيرها، وعدم حفظ الصور "كلاود"، وعدم تفعيل المزامنة ما بين الإيميل والتطبيقات والصور، إضافة إلى عدم فتح الروابط المشبوهة ومجهولة المصدر، وتجنب الانجرار إلى الغرف المغلقة ومحادثات الفيديو وإرسال الصور مهما كانت الثقة بالشخص كبيرة. درج ميديا - ديسمبر 2021

"أما المهندس محمد بايزيد فيوصي المستخدمين، برفض قبول الصداقات المجهولة، واعتماد كلمات مرور صعبة، وتجنب مواقع الدردشة والتعارف والتطبيقات المشبوهة على الفضاء الرقمي، والتعامل بحذر مع مستخدمي العوالم الافتراضية، وتجنب إرسال الصور والبيانات الخاصة في مواقع التواصل، ورفض طلبات المحادثات، والحذر من زيارة المواقع الإباحية، ويدعو بايزيد الأسرة اليمنية إلى توعية أبنائها بشأن مخاطر الاستخدام العشوائي للوسائل الرقمية، حاثاً إياها على ضرورة اعتماد إجراءات رقابة أبوية على استخدامهم للإنترنت، لضمان السلامة". الموقع بوست - أكتوبر 2022

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الفتيات إدراك خطورة بيع الأجهزة (لابتوب، تلفون)، نظراً لإمكانية استعادة الملفات المحذوفة، كما يجب عليهن توكي الحذر عند إجراء صيانة للأجهزة، وذلك بإفراغها على الأقل، من أي محتويات شخصية، بحيث يتولى أحد أفراد الأسرة مهمة تسليمها لمهندس موثوق ومشهود له بالنزاهة والأمانة، مع البقاء على مقربة منه، أثناء عملية الإصلاح.

الناشطة الاجتماعية، هديل الموفق تنوه بضرورة "جعل مراكز الشرطة والنيابات والمحاكم أماكن آمنة لوجود النساء لتسهيل الإبلاغ عن الجرائم التي تقع عليهن، وإنشاء وحدات خاصة بالمرأة، وزيادة عدد العاملات من النساء في هذه المرافق". إندبندنت عربية - نوفمبر 2022

وعن أهمية التوعية الرقمية، يقول أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة عدن، مبارك سالمين إن "المجتمع وخصوصاً أهل يجب أن يعوا أن الفتيات هن الضحايا والمجرم هو المبتز". وشدد سالمين، في حديث مع سوٲ 24 (بتاريخ فبراير 2022)، على "أهمية النهوض بوسائل الإعلام لإثارة هذه الملفات والتحذير من تمخاطرها، بالإضافة إلى وضع برامج لتوعية النساء بخطورة الابتزاز الإلكتروني وكيفية تفادي الوقوع في مصيدته.

تبرز الحاجة إلى أهمية "... إصدار تشريعات قانونية صارمة وخاصة للجريمة الإلكترونية، بحيث تتضمن عقوبات عادلة تجاه مرتكبيها، ورقابة شديدة على مراكز بيع وإصلاح الهواتف منعاً للانتزاع ومسبباته، وتسهيل إجراءات الإبلاغ عن هذه الجرائم والتعامل معها (البلاغات) بجدية، والتحرك السريع لضبط الجناة فور تلقي البلاغات الموثوقة، إضافة إلى توعية المجتمع بمخاطر السكوت على هذه الجرائم، وحثهم على الإبلاغ عنها لتسهيل السيطرة عليها مبكراً وتجنب مآلاتها الكارثية على الجميع. منصتي 30 - ديسمبر 2020

وخلال ندوة (الخصوصية الرقمية) دعت رئيس مؤسسة دفاع للحقوق والحريات، المحامية هدى الصراري، إلى إصدار "قانون الجرائم الإلكترونية"، مع تأهيل المحققين والقضاة وتدريبهم على كيفية التعامل مع الجرائم الإلكترونية، يترافق ذلك مع التوعية بأن إيقاف الخطر والتصدي للانتهاكات يكون في حدود القانون. ويضيف الناشط فهمي الباحث في مداخله، أن القوانين يمكن أن تستخدم كسلاح ذو حدين، وبالتالي عند وجود قوانين لا بد أن تخضع قبل إقرارها إلى نقاشات طويلة معمقة مع الجهات ذات المصلحة، بحيث لا يكون هناك مصطلحات تقبل التأويل والتفسير بحسب مزاج القاضي وصناع القرار. ويرى والمحاضر بجامعة سوديرتورن ستوكهولم، الدكتور وليد السقاف، أن إنشاء تحالفات وتواصل مع منظمات وشركات أخرى ومحاولة رفع الوعي، بما حصل في اليمن ويحصل فيها من ابتزاز، قد يساعد في رفع إمكانية أن تستجيب شركات التكنولوجيا للشكاوى المقدمة في هذا الإطار.

خاتمة

يمكن إجمال كل ما ورد في التقرير من أسباب وطول واختزالها في كلمة واحدة: (الوعي)، إذ كلما كان المستخدم أكثر وعياً كلما كان أقل عرضةً للمخاطر، وكلما كان المجتمع أكثر وعياً، كلما كان أكثر قدرة على التصدي للمشكلة ومعالجتها، والعكس. مع الإشارة إلى أن ثمة حالات يكون ضحاياها أشخاص على قدر عالٍ من الوعي والنصح، فالأمان المطلق في الفضاء الرقمي محال.

إن تغيير وعي الأفراد، يعد الخطوة الأولى لتغيير واقعهم، وانطلاقاً من هذه المسألة، فإننا نراهن على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء والمؤثرين، في تحمل هذه المسؤولية، والتصدي لظاهرة الإبتزاز الإلكتروني، وهو ما يستدعي التشبيك والتنسيق، على المستويين المحلي والدولي، بما يضاعف من فاعلية وكفاءة الجهود المبذولة.



الابتزاز الإلكتروني في اليمن.. الظاهرة والحل

نوفمبر 2022



violations@samrl.org

www.dg.samrl.org

 Digital.Rights.Yemen

 @SamDigitalRight



www.samrl.org

info@samrl.org